



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة الرابعة بعد المائة
روما، 13-15 مارس/آذار 2017
أنشطة فرع قانون التنمية - تقرير إعلامي

### أولاً - مقدمة

1- تسلمت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (اللجنة)، خلال دورتها التاسعة والتسعين، المنعقدة في عام 2014، معلومات عن أنشطة فرع قانون التنمية التابع لمكتب الشؤون القانونية، وأوصت اللجنة في تقرير تلك الدورة بمواصلة تزويدها في دوراتها المقبلة بالتقارير الإعلامية عن الأنشطة التي يضطلع بها فرع قانون التنمية. وتماشياً مع هذه التوصية، توفر هذه الوثيقة المعلومات عن بعض أنشطة فرع قانون التنمية منذ رفع آخر تقرير إلى اللجنة خلال دورتها الثانية بعد المائة في عام 2016.

### ثانياً - الأنشطة والمبادرات منذ الدورة الثانية بعد المائة

#### للجنة الشؤون الدستورية والقانونية

2- اضطلع فرع قانون التنمية بمجموعة واسعة من الأنشطة منذ أن رفع تقريره الأخير إلى اللجنة في مارس/آذار 2016. وتسلط هذه الوثيقة الضوء على مجالات العمل الجديدة لفرع قانون التنمية.

### ألف - المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

#### 1- معلومات أساسية

3- تندرج الأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ("خطة عام 2030")، بصفتها عناصر تمكينية للتنمية المستدامة. وتتخطى الغايات المتعلقة بولاية منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) هدف التنمية المستدامة 2 "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة"، لتمس عملياً جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة ("أهداف التنمية المستدامة").

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

4- وبتفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في مارس/آذار 2016، على إطار مؤشرات عالمي يشمل 230 مؤشراً مؤقتاً لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد الـ169 المتصلة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة. وتعدّ المنظمة الوكالة الراعية لـ21 من المؤشرات الـ230 (المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 2 و5، و6 و12 و14 و15)، ووكالة مساهمة في أربعة إضافية، مما يبرز أهمية الأغذية والزراعة المركزية في خطة عام 2030. ويدعم فرع قانون التنمية قياس إثنين من هذه المؤشرات: (أ) المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي؛ و(ب) حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها بشكل مستدام.

## 2- هدف التنمية المستدامة 5 - المؤشر 5-أ-2 (المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي والسيطرة عليها)

### (أ) مقدمة

5- هدف التنمية المستدامة 5 هو: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". ويهدف المقصد 5-أ إلى "تحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية". ويقاس هذا المقصد من خلال قياس التقدم المحرز على مؤشرين:

#### المؤشر 5-أ-1:

"(أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية (من أصل مجموعة السكان الزراعيين)، بحسب نوع الجنس؛  
(ب) حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحياة."

#### المؤشر 5-أ-2:

"نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها."

6- ويستند المؤشر 5-أ-2 إلى أداة التقييم القانونية لحيازة الأراضي المنصفة لكلا الجنسين، الخاصة بالمنظمة. وتتألف أداة التقييم القانونية من 30 مؤشراً يقيسون تطور مختلف التدابير التشريعية التي يتم النظر فيها لتعزيز المساواة بحكم القانون بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحيازة الأراضي. وتستفيد أداة التقييم القانونية، بشكل خاص، من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني ("الخطوط التوجيهية الطوعية").

7- ولن يُطلب من الدول تقديم التقارير عن جميع المؤشرات الثلاثين لأداة التقييم القانونية. وتقوم المنظمة بتطوير بدائل تم تصميمها لالتقاط تدابير خاصة وإصلاحات رئيسية تعزز المساواة في التمتع بحقوق حيازة الأراضي بين الرجال والنساء. وتغطي البدائل، التي سيطلب من الدول رفع التقارير بشأنها، الأبعاد الخمسة التالية:

- التزامات الميزانية لتعزيز الحقوق المتساوية للمرأة فيما يتعلق بملكية و/أو التصرف بالأراضي؛

- حماية حقوق المرأة في نظم حيازة الأراضي العرفية؛
- التسجيل المشترك؛
- موافقة الزوج أو الشريك قبل بيع الملكية أو نقلها؛
- المساواة بين الجنسين في الميراث.

8- وأحد التحديات القانونية الرئيسية مع المؤشر هو إدراج القانون العرفي. فبحكم طبيعته، القانون العرفي غير مدون وليس موحداً في أي بلد من البلدان. وسيكون النهج الواجب اتخاذه، والذي يستفيد من أداة التقييم القانونية، النظر في الاعتراف القانوني بالقوانين العرفية، وما إذا كان يوفر هذا الاعتراف حماية لمصالح المرأة في الأراضي.

9- ووقت كتابة هذه الوثيقة، من غير المؤكد كيف سيتم تسجيل التقدم المحرز تحت إطار المؤشر 5-أ-2، على سبيل المثال، ما إذا كان يجب إحراز تقدم من قبل دولة ما بشأن جميع البدائل أو غالبيتها. وإن الصياغة الدقيقة لهذه البدائل جارية وستحال على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مطلع عام 2017 لاتخاذ قرار بشأنها جنباً إلى جنب مع منهجية الإبلاغ المقدمة.

#### (ب) دور فرع قانون التنمية والمساعدة الفنية

10- دعم فرع قانون التنمية تطوير أداة التقييم القانونية، والمؤشر 5-أ-2 والبدائل، وكذلك المنهجيات ذات الصلة. وسيدعم فنياً الاختبار الميداني للمنهجيات وإعداد مواد تنمية القدرات. ومن المتوقع أن يحسن التقدم المحرز على المؤشر 5.أ.2 من حقوق المرأة عملياً، بحسب قياسها من قبل المؤشر 5-أ-1.

#### (ج) الشركاء/التعاون

11- يعمل فرع قانون التنمية بشكل وثيق مع الفريق المعني بقاعدة البيانات عن المساواة بين الجنسين والحقوق المتعلقة بالأراضي في شعبة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الريفية، وهو الفريق الذي شرع في أداة التقييم القانونية ودعا إلى إدراج مؤشر حقوق ملكية الأراضي للمرأة في عملية هدف التنمية المستدامة.

12- وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، يعمل فرع قانون التنمية بشكل وثيق أيضاً مع شعبة الإحصاء، وفريق حيازة الأراضي في مكتب الدعوة والشراكات وتنمية القدرات (وحدة حيازة الأراضي).

3- هدف التنمية المستدامة 14 - المؤشر 14-6-1 (تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم) والمؤشر 14-ب (اعتماد وتنفيذ السياسات القانونية التنظيمية، و/أو الأطر المؤسسية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم)

#### (أ) مقدمة

13- هدف التنمية المستدامة 14 هو: "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". والمنظمة هي الوكالة الراحية لخمسة من أصل المقاصد العشرة لهدف التنمية المستدامة 14. وسيقيس المؤشران 14-6-1 و14-ب، على التوالي، التقدم المحرز من خلال التشريعات لتنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد

غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وللإعتراف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في الوصول إلى الموارد البحرية وحماية هذه الحقوق. ومن خلال استخدام نتائج استبيان للأعضاء على الإنترنت، لمراجعة تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ("المدونة") والصكوك ذات الصلة، ستحصل المنظمة على المعلومات حول كيف وضعت ونفذت الدول التشريعات الخاصة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والاعتراف بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم وحمايتها.

### (ب) دور فرع قانون التنمية والمساعدة الفنية

14- يتعاون فرع قانون التنمية مع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لمعالجة المؤشرين 14-6-1 و14-ب، ورئيس فرع قانون التنمية هو أحد جهات الاتصال في المنظمة لتنسيق العمل على المؤشر 14-6-1 المشترك بين الوكالات وداخل المنظمة.

15- ساهم فرع قانون التنمية باستعراض وتكليف استبيان على الإنترنت للمدونة، لضمان أن الأعضاء بإمكانهم أن يقدموا التقارير عن وضع وتنفيذ أطر قانونية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والاعتراف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في الوصول إلى الموارد البحرية وحماية هذه الحقوق. ويعمل فرع قانون التنمية على وضع دليل تشريعي لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم بالتعاون مع الشعب الفنية الأخرى. وسيتم استخدام ذلك جنباً إلى جنب مع الاستبيان على الإنترنت، كأداة لتوفير التقييم النوعي عن أداء الأعضاء للمؤشر 14-ب.

### (ج) الشركاء/التعاون

16- يعمل فرع قانون التنمية بشكل وثيق مع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولا سيما مع فرع السياسات والاقتصاديات والمؤسسات، في هذا السياق. ويستند التعاون فيما يتعلق بالمؤشر 14-6-1 (تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم) على التعاون القائم لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وأما التعاون بشأن المؤشر 14-ب، فهو امتداد لعمل فرع قانون التنمية مع فرع السياسات والاقتصاديات والمؤسسات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية المعنية بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

17- ويتعاون فرع قانون التنمية مع شعبة الاحصاء من حيث تنسيق العمل على المؤشرات على نطاق المنظمة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمؤشرات التي تساهم المنظمة في العمل عليها وهي في رعاية وكالات الأمم المتحدة الأخرى (مثل شعبة الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات وقانون البحار، فيما يتعلق بالمؤشر 14-ج).

### (باء) مقاومة مضادات الميكروبات

#### 1- معلومات أساسية

18- يشار بمقاومة مضادات الميكروبات إلى الكائنات الدقيقة - البكتيريا والفطريات والفيروسات والطفيليات - التي اكتسبت مقاومة لمضادات الميكروبات. وتتضمن تداعيات ذلك العجز عن علاج الإصابات بشكل ناجح، مما يؤدي إلى تفاقم المرض، أو حتى الوفاة. كما أن ذلك يؤدي أيضاً إلى الخسائر في الإنتاج وتدابير سلبية على سبل كسب العيش

والأمن الغذائي.<sup>1</sup> وفي حين أنه يمكن أن تحدث هذه الظاهرة بشكل طبيعي من خلال التكيف الميكروبي مع البيئة المحيطة، فإنها قد تفاقمت بسبب الاستعمال غير الملائم والمفرط لمضادات الميكروبات. وتشمل العوامل التي ساهمت في مقاومة مضادات الميكروبات، الأطر التنظيمية الضعيفة والاستخدامات غير العلاجية لمضادات الميكروبات.

19- ويدعو القرار 2015/4، الذي اعتمده مؤتمر المنظمة في دورته التاسعة والثلاثين (يونيو/حزيران 2015)، الأعضاء والمنظمة إلى معالجة الجوانب المتعددة للحد من تأثير ومساهمة قطاعي الأغذية والزراعة في الخطر الذي تشكله مقاومة مضادات الميكروبات على الصحة العامة وسلامة الأغذية. وهو يرحب باعتماد جمعية الصحة العالمية "الخطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات" (القرار 68-7 المعتمد في مايو/أيار 2014)، والذي يدعو إلى تعزيز التعاون بين المنظمة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، لمعالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات في سياق نهج "صحة واحدة".<sup>2</sup>

20- وقد وضعت المنظمة خطة عمل محددة لتوجيه عملها بشأن مقاومة مضادات الميكروبات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وتتركز إحدى الركائز الأربعة لخطة عمل المنظمة على "تعزيز الحوكمة المتعلقة باستخدام مضادات الميكروبات ومقاومة مضادات الميكروبات في الأغذية والزراعة"، وتسلسل الضوء على أهمية التشريعات.<sup>3</sup>

## 2- دور فرع قانون التنمية والمساعدة الفنية

21- يشمل تنظيم استخدام مضادات الميكروبات عدة قطاعات، تتراوح من الإنتاج والاستيراد وتوزيع واستخدام مضادات الميكروبات، إلى مخلفات مضادات الميكروبات في الأغذية وتصريف المخلفات في البيئة. وتشكل التطورات العلمية المستمرة المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات والنطاق الواسع للمجالات التنظيمية، تحدياً فريداً من نوعه عند معالجة القضايا المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات من خلال التشريعات. ويضمن دور فرع قانون التنمية، في الاضطلاع بتحليل قانوني بشأن المسائل التي تدخل ضمن ولاية المنظمة وتقديم المساعدة القانونية للأعضاء بناء على طلبهم، وضعه من الناحية الاستراتيجية لتقديم المشورة القانونية عبر قطاعات متعددة تشارك في مسألة مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات.

22- وبوصفه عضواً في جماعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات، ساهم فرع قانون التنمية في صياغة خطة عمل المنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، فضلاً عن وثائق أخرى ذات صلة.

<sup>1</sup> تقدر التدايعات الصحية والتكاليف الاقتصادية الناجمة عن مقاومة مضادات الميكروبات بوفاة 10 مليون نسمة سنوياً وبانخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تتراوح بين 2 و3.5 في المائة، أو ما يعادل 100 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2050 (أنظر: O'Neill O.J., 2014: *Antimicrobial Resistance: tackling a crisis for the health and wealth of nations. The Review on Antimicrobial Resistance*).  
علماء أنه لا يمكن التنبؤ بالتدايعات الفعلية لمقاومة مضادات الميكروبات (أنظر: Smith R. and Coast J., 2013: *The true cost of antimicrobial resistance*. BMJ 346, f1493).

<sup>2</sup> في 21 سبتمبر/أيلول 2016، اعتمد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات "الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بمقاومة مضادات الميكروبات"، الذي يقرّ بدور المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، في الاستجابة لتحديات مقاومة مضادات الميكروبات.

<sup>3</sup> للمزيد من التفاصيل أنظر <http://www.fao.org/3/a-mp128e.pdf>

23- وبالإضافة إلى ذلك، ينفذ فرع قانون التنمية مشاريع ميدانية تعالج مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات في أفريقيا وآسيا، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية. وسيتم توسيع نطاق هذا العمل إلى الأمريكيتين.

### 3- الشركاء/التعاون

24- تركز منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية على تنسيق الأنشطة، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع، فضلا عن وضع الصكوك والتوجيهات الجديدة. وفي هذا السياق، يعزز فرع قانون التنمية تعاونها مع هذه المنظمات لتعزيز الاتساق في معالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات، وسدّ الفجوة بين صحة الإنسان، وتشريعات الطب البيطري ومصايد الأسماك والزراعة.

### (جيم) الإدارة المستدامة للحياة البرية

#### 1- معلومات أساسية

25- تؤدي إمكانية الوصول النسبية والقدرة على تحمل تكاليف اللحوم البرية لسكان المناطق الحضرية، إلى الإفراط في استغلال موارد الحياة البرية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحويل المزيد من الموائل الطبيعية إلى استخدامات أخرى مثل الزراعة. وتستنزف هذه العوامل موارد الحياة البرية، بحيث لم تعد تلعب الحياة البرية أدوارها البيئية الأساسية (مثل نشر البذور وتدوير المغذيات). وعلاوة على ذلك، تفقد الأسر الريفية خدمة إيكولوجية حيوية بالنسبة لتغذيتهم، وسبل عيشهم، وهويتهم الثقافية. ويتزايد انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، كما تتزايد الصراعات بين الإنسان والحياة البرية، والمخاطر على صحة الحيوان والإنسان آخذة في الارتفاع. وفي العديد من البلدان، هذه هي نتائج الأطر القانونية غير الفعالة وقدرات الإنفاذ المحدودة.

#### 2- دور فرع قانون التنمية والمساعدة الفنية

26- يتعاون فرع قانون التنمية في برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية، وهي مبادرة تهدف إلى التوفيق بين الحياة البرية والأمن الغذائي. ويسعى البرنامج إلى تعزيز الاستغلال المستدام والقانوني للحيوانات البرية القادرة على الصمود. وإن الإدارة المستدامة للحياة البرية هي مبادرة في إطار استراتيجية المفوضية الأوروبية للحفاظ على الحياة البرية، "أكبر من الفيلة: المدخلات لنهج الاتحاد الأوروبي الاستراتيجي للحفاظ على الحياة البرية في أفريقيا". وتركز المبادرة على عدد محدود من المناظر الطبيعية الأساسية للحفاظ عليها في أفريقيا، تم اختيارها لتغطية أكبر تنوع بيولوجي ممكن ولاستهداف الأنواع الرمزية الأساسية لتنظيم الإيكولوجية الطبيعية الهامة للتنوع البيولوجي العالمي.

27- ويقود فرع قانون التنمية العمل في هذا السياق لتعزيز الأطر المؤسسية والقانونية التي تهدف إلى دعم الاستغلال المستدام "للأنواع البرية القادرة على الصمود في وجه الصيد البري والبحري"، وللحفاظ على الأنواع المحمية و/أو المهددة بالانقراض. وسيوفر فرع قانون التنمية الخبرة القانونية التقنية التي تهدف إلى تأمين حقوق الحياة البرية، وحماية الحياة البرية، وتنظيم الأسواق والتجارة، واتخاذ تدابير الصحة الحيوانية وسلامة الأغذية.

### 3- الشركاء/التعاون

28- سيتم تنفيذ برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية من قبل مجموعة تضم المنظمة، ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، ومركز البحوث الحرجية الدولية، وجمعية الحفاظ على الحياة البرية.

(دال) الموقع الشبكي الجديد لقاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة واعتماد النظام الرقمي للمواد التاريخية

#### 1- قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة

29- تمشياً مع ولايتها الدستورية، منذ إنشائها في عام 1945، جمعت منظمة الأغذية والزراعة ونشرت المعلومات القانونية والمعلومات عن الحوكمة والسياسات، المتصلة بالأغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.<sup>4</sup> ومن عام 1954 إلى عام 1994، نشر المكتب القانوني "تشريعات الأغذية والزراعة"، وهي نشرة سنوية تجمع التشريعات الهامة والمبتكرة والتوضيحية. وفي عام 1995، تم استبدال خدمة المعلومات هذه بقاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة، وهي مستودع على الإنترنت للتشريعات والسياسات الوطنية يهتم فرع قانون التنمية بصيانتته.<sup>5</sup> وبالإضافة إلى كونه مصدراً للمعلومات المتعددة القطاعات، تُستخدم بيانات هذه القاعدة من قبل المواقع وقواعد البيانات الأخرى التي تديرها المنظمة، ولا سيما تلك التي تركز على مجالات محددة، مثل منصة المعرفة الرعوية الخاصة بالمنظمة<sup>6</sup> ومنصة المعرفة المتعلقة بالزراعة الإيكولوجية الخاصة بالمنظمة.<sup>7</sup>

30- وتوفر قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة الوصول إلى 135 000 سجل مع ملخصات، مع فهرسة معلومات ونصوص كاملة لللكوك ذات الصلة. وفي عام 2016، تمت إضافة ما يقارب 10 400 مدخل جديد: 9 750 قانوناً وتنظيماً، و507 سياسة وطنية، و140 اتفاقاً ثنائياً، و3 دساتير. وقد استخدم ما يقارب 470 000 مستخدم قاعدة البيانات في عام 2016، بحيث وصل عدد الاطلاع على الصفحات إلى 1 174 335.

31- وأطلق موقع جديد لقاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة في عام 2016. وبدعم من شعبة تكنولوجيا المعلومات ومكتب الاتصالات في المنظمة، تم تبسيط الموقع وجعله أيسر استخداماً بالنسبة للمستخدمين، وتم توفير وظائف بحث بديهية توجد عادة في محركات البحث على الإنترنت. كما تسهل المنصة الجديدة أيضاً ترتيبات تبادل البيانات مع الشركاء الخارجيين. وتصدر الإشارة إلى أن البنية التحتية الجديدة تسمح بعملية إدراج سلسلة بين التشريعات من قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية

<sup>4</sup> في عام 1948، نُقلت مهام وأصول المعهد الدولي للزراعة إلى المنظمة، بما في ذلك المعلومات الإحصائية عن الزراعة والمنتجات الزراعية التي جمعها

المعهد الدولي للزراعة.

<sup>5</sup> [www.fao.org/faolex](http://www.fao.org/faolex)

<sup>6</sup> <http://www.fao.org/pastoralist-knowledge-hub/knowledge-repository/legislation/en/>

<sup>7</sup> <http://www.fao.org/agroecology/policies-legislations/en/>

والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة وقاعدة البيانات "إيكوليكس"، وهي قاعدة بيانات بشأن الصكوك القانونية البيئية يشارك بإدارتها فرع قانون التنمية والاتحاد العالمي لصون الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>8</sup>.

## 2- اعتماد النظام الرقمي للمواد التاريخية

32- لأكثر من 40 عاماً، جمع المكتب القانوني التشريعات الوطنية بمساعدة من الأعضاء، وذلك وفقاً لمتطلبات الإبلاغ بموجب المادة 11 (1) من دستور منظمة الأغذية والزراعة. ومن أجل الحفاظ على هذا الأرشيف، الذي يوجد حالياً إما في شكل ورقي أو على بطاقات مجهرية (ميكروفيش) غير قابلة للقراءة، تم تحويل ما يقارب 850 000 صفحة إلى الشكل الرقمي. والهدف هو الحفاظ على هذه المعلومات التاريخية وإتاحتها في قاعدة بيانات تاريخية للمؤرخين، والباحثين القانونيين، والباحثين، وغيرهم ممن قد يكون عندهم اهتمام في هذه المواد.

## ثالثاً - الإجراء المقترح اتخاذه من قبل اللجنة

33- إن اللجنة مدعوة إلى النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وتقديم التعليقات بشأنها بحسب ما تراه مناسباً.